مجلس النواب لدى استجوابه وزير العدل

المجلس يقدم شرحاً لحيثيات الاستجواب وبطلان إجراءات النيابة وثبوت مخالفة الدستور والقانون بحبس النائب البرطي

المشروع الدستوري حرص على منح عضو مجلس النواب حصانة برلمانية حماية له من التعسف وتقوية لدوره تحت حماية الدستور والقانون واللجنة خلصت إلى عدم ثبوت التلبس

الوزير دافع في جلسة سابقة عن المخالفة القانونية بشكل مجاف للحقيقة

صنعاء /سبأ:

أكد مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى الراعي وفي سياق توجيهه ومناقشته للاستجواب المقدم إلى وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري على أن ممارسة المجلس لمختلف أشكال الرقابة على أداء الهيئة التنفيذية بأجهزتها المختلفة يأتي تجسيداً لمهامه وصلاحياته الدستورية والقانونية.

بالإضافة إلى حرصه على تطبيق نصوصها وأحكامها وإعلاء مبدأ سيادة القانون بما في ذلك مراعاة استقلالية السلطات والمسؤولية التضامنية والتكاملية بينها وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا وتحقيقاً للعدالة والمساواة في الواجبات والحقوق بين كافة أجهزة ومؤسسات الدولة كل حسب اختصاصها .

وكذا بين افراد المجتمع وبما يرسخ قواعد العمل المؤسسي والتقاليد والتجارب البرلمانية الإيجابية ويراكم الخبرة النظرية والعملية وفق اسس وقواعد دستورية وقانونية تؤصل لتجربة ديمقراطية رائدة ومتنامية بشكل مضطرد ومواكبة التطورات والمستجدات وفي ظل الرعاية والقيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وقد بين المجلس في استجوابه أن المادة (97) من الدستور والمادة (154) من اللائحة الداخلية قد نصتا على ان لكل عضو من اعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.

ولفت بهذا الشأن الى ان المجلس قد اتخذ اجراءاته بإعداد هذا الاستجواب وادراجـه ضمن جـدول اعماله وابـلاغ الحكومة به في حينه، وتحديد موعده.

وفي هذا الإطار جرى تقديم شرح بشأن حيثيات الاستجواب وبطلان اجـراءات النيابة وثبوت المخالفة للدستور والقانون بحبس النائب احمد عباس البرطي بحجة التلبس بتهمة قتل المجني عليه احمد منصور الشوافي بالمخالفة لنص المادة (82) من الدستور التي تنص على أنه لايجوز أن يتخذ نحو عضو مجلس النواب أي إجراءات التحقيق أوالقبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي إلا بإذن من مجلس النواب.

وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فوراً وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات, وفي غير دورة انعقاد المجلس ليتعين الحصول على اذن من هيئة الرئاسة ويخطر المجلس عند اول انعقاد لاحق له بما اتخذ من اجراءات.

وبين المجلس في استجوابه أن المشرع الدستوري حرص على منح عضو مجلس النواب حصانة برلمانية يكتسبها من تاريخ أدائه اليمين الدستورية حماية له من التعسف وتقوية لدوره البرلماني ليمارس مهامه التشريعية والرقابية تحت حماية الدستور والقانون .

كما بين استجواب المجلس أنه تم تشكيل لجنة برلمانية خاصة للتأكد من صحة الإجراءات المتخذة بحق عضو مجلس النواب وأن اللجنة خلصت إلى عدم ثبوت حالة التلبس لديها التي أشار إليها وزير العدل في رسالته الموجهة إلى المجلس الأمر الذي استوجب المساءلة القانونية لما قام به.

وأوضح استجواب المجلس أن وزير العدل في ردوده على المجلس في جلسة سابقه دافع عن المخالفة القانونية التي ارتكبتها الأجهزة في محافظة تعز ، والتي تعد مجافية للحقيقة التي أتضحت للمجلس من خلال تقرير اللجنة المشكلة للتأكد من سلامة الإجراءات وفقاً للمادة (203)من اللائحة الداخلية للمجلس .

من جانبه ورداً على ماجاء في حيثيات الأستجواب المقدم من مجلس النواب عبر وزير العدل عن شكره الجزيل لنواب الشعب على ممارستهم لمهامهم وصلاحياتهم الدستورية ..معرباً عن سعادته بهذا الاجراء القانوني الذي يتبعه المجلس في إطار مهامه والذي من شأنه تعزيز العمل بالدستور والقوانين النافذة .

واشار إلى أن الاستجواب يعد شكلاً مهماً من أدوات الرقابة البرلمانية ينبغي تفعيله بشكل دائم عندما يتطلب الأمر ذلك ، معرباً عن استعداده لتحمل المسئولية في سبيل تطبيق القانون واحترامه .

وتطرق إلى الاجراءات التي اتخذها بصدد تنفيذ توصيات المجلس حول هذه القضية محل الاستجواب ..منوهاً إلى أنه تعامل معها بروح المسئولية العالية ..مفيداً أنه قام بإحالة توصيات المجلس تجاه هذه القضية الى النائب العام للإطلاع عليها واتخاذ اللازم بشأنها .

وقدم شرحاً موجزاً للمجلس بشأن مهامه واختصاصاته وصلاحياته كوزير للعدل ومنها مسئوليته عن الشئون المالية والادارية للمحاكم وأقلام التوثيق وعن معهد القضاء وعن الإصلاحات القضائية التي تتبناها الدولة .

وبين الدكتور الأغبري أن القضاء مستقل و أن قرارته لاتدخل في نطاق اختصاصات وزير العدل ولا يستطيع التدخل فيها سواءً كانت إيجابية أو سلبية بما في ذلك اجراءات الحجز والتوقيف .. مؤكدا أن تلك الأعمال من مهام وصلاحيات جهات أخرى .

وعلى أثر شرح الإستجواب وإجابة وزير العدل عقب عدد من أعضاء المجلس من المؤيدين للإستجواب والمعارضين له بالتناوب.

فيما خلص المجلس الى التأكيد على توصياته السابقة بشأن الإفراج عن عضو المجلس أحمد عباس البرطي وعلى أهمية إحترام وتطبيق الدستور والقوانين النافذة وعدم الإخلال بها من أية جهة كانت واتخذ بعض الإجراءات بهذا الشأن.

من ناحية ثانية أقر المجلس إحالة الشكوى المقدمة من عدد من أعضاء المجلس بشأن موضوع تهريب الأطفال الى بعض البلدان للمتاجرة بأجزاء من أعضائهم وذلك الى لجنة مشتركة من لجنة الدفاع والأمن والصحة العامة والسكان للتحقق من ذلك وإفادة المجلس بما يتم التوصل اليه.

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل جلسته صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووزير المالية نعمان الصهيبي.

وزير العدل : أشكر المجلس لممارسته مهامه وصلاحياته الدستورية وسعيد بهذا الإجراء القانوني

أحلت توصيات المجلس إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات والقضاء مستقل يدخل في اختصاصاتي

لدى لقاء نائب رئيس مجلس النواب الوفد البرلماني العماني

الشدادي يؤكد ضرورة دعم دول مجلس التعاون لليمن لتحقيق انضمامه الكامل للمجلس

تنشيط عمل جمعية الإخوة البرلمانية وتفعيل الاتفاقيات من شأنه تطوير التعاون بين البلدين

صنعاء /سبأ:

أكـد نـائـب رئـيـس مجلس النواب علي محمد الشدادي أهمية تفعيل دور ونشاط جمعية الأخوة البرلمانية اليمنية العمانية لما لها من أهمية في الإسـهـام بتطوير العلاقات الأخوية وأوجـه التعاون بين البرلمانين في البلدين الجارين والشقيقين.

وأشـار نائب رئيس المجلس لدى لقائه أمس رئيس وأعضاء جمعية الأخـوة البرلمانية العمانية اليمنية الذين يزورون اليمن حاليا إلى ضرورة تعزيز الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين لما لها من أهمية في تبادل الخـبـرات والمعلومات والاسـتـفـادة مـن التجارب ,وتطوير أشـكـال التعاون الثنائي وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وإعطاء مزيد من التسهيلات لحركة المنتجات الصناعية والزراعية بـيـن الـبـلـديـن عـبـر المنافذ الجمركية وتطوير حركة النقل الجوي المباشر بتوسيع رحلات الطيران .

وأكـد الـشـدادي ضـرورة تجسيد الشراكة الحقيقية بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية ودعمها لاستكمال خطوات انضمامها الـكـامـل إلـى المجلس كون اليمن يمثل عمقا استراتيجيا لدول المجلس ,وبحكم الروابط الدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية التي تجمعهم .. وتمنى للوفد البرلماني الضيف إقـامـة طيبة وزيـارة ناجحة لبلدهم الثاني اليمن .

فيما عبر رئيس جمعية الإخوة البرلمانية العمانية اليمنية مسلم بـن عـلـى بـن محمد المعشني عن سعادته بزيارته وأعضاء الجمعية لبلده الثاني اليمن .. مثمنا النجاحات التي حققتها الجمهورية اليمنية في مختلف المجالات التنموية في ظل الوحدة اليمنية الراسخة جذورها في أطناب التاريخ.

رئيس جمعية الإخوة البرلمانية يثمن ما حققته اليمن من نجاحات في ظل الوحدة اليمنية

ونـوه إلـى ضـرورة الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين إلى مصاف تطلعات الشعبين العماني واليمني.. وفي نهاية اللقاء جرى تبادل الهدايا التذكارية بين الجانبين .

حضر اللقاء الإخـوة رئيس جمعية الأخوة البرلمانية اليمنية سعيد مبارك دومـان وعضوا مجلس الـنـواب عبده محمد ردمـان وعلى مسعد اللهبي وأمـيـن عـام المجلس عبد الله احمد صوفان وسفير سلطنة عمان بصنعاء .

من ناحية ثانية عقد أمس لقاء ضم جانبي جمعية الأخوة البرلمانية اليمنية العمانية, رأس الجانب اليمني فيها سعيد مبارك دومان فيما رأس الجانب العماني مسلم بـن علي بن محمد المعشني.

وفـي الـلـقـاء جـرى تبادل الكلمات الودية بين الجمعيتين وتداول المعلومات حول التجربة الـبـرلـمـانـيـة فـي المجلسين النيابيين في البلدين الجارين الشقيقين.

وقـد أكـد الجانبان اليمني والعماني ضـرورة مواصلة تنشيط عمل لجنة الإخـوة الـبـرلـمـانـيـة وتـطـويـر أوجـه نشاطها وفعالياتها المختلفة وتنسيق الروابط في القضايا ذات الاهتمام المشترك على مستوى المحـافـل البرلمانية الإقليمية والدولية لما من شأنه توظيف عمل جمعية الأخـوة البرلمانية للدفع بالعلاقات بـيـن الجـهـات التنفيذية في البلدين وبما يطور من أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

وشـددا على أهمية تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجالات المختلفة وبما يخدم مصالح الشعبين في البلدين الجارين.

حضر الـلـقـاء مـن الجانب اليمني أعضاء جمعية الأخوة حزام ناجي فاضل وعبد الواحد المخلافي وأمـين عـام مجلس النواب عبد الله أحمد صوفان.

وعن الجانب العماني الأخوة سعيد بـن غـانـم بـن سعيد المقباني وابراهيم بن حزحيز بن مسلم زعبنوت ,وراشد بن سعيد بن سليمان الغيثي وزايد بن خليفة بن غالب الراشدي وعامر بن سعيد على المشرفي ومحمد بن راشد بن عبد الله الشحي وياسر بن حمود بن راشد المعمري وسفير سلطنة عمان بصنعاء.

استقبل قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة

ولي عهد البحرين : نتطلع أن تشكل الزيارة دفعة قوية لتطوير العلاقات الأخوية بيننا

المنامة / سبأ :

التقى قائد الحـرس الجمهوري قائد القوات الخاصة العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح مساء أمـس بمقر إقامته فـي المنامة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين الشقيقة.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الأخـويـة بـين اليمن والبحرين وسبل تطويرها وتنميتها بما يخدم المصالح والأهـــداف المشتركة للشعبين الشقيقين تجسيداً لحـرص القيادتين السياسيتين بـزعـامـة فخامة الـرئـيـس علي عبدالله صالح وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وقد رحب سمو ولي عهد البحرين بزيارة قائد الحـرس الجمهوري لوطنه الثاني البحرين.. معربا عن تطلعه أن تشكل هذه الزيارة دفعة قوية لتطوير وتعزيز العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين.

من جانبه أشـاد العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح بالمستوى المتميز الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين .. حضر اللقاء من جانب اليمن رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح محمد العطار ورئيس المؤسسة العامة للتنمية العقارية الاستثمارية سعد عبدالله صبرة ووكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية جلال يعقوب وسفير اليمن لدى البحرين الدكتور علي منصور بن سفاع ، فيما حضره من الجانب البحريني رئيس الحرس الوطني البحريني ورئيس ديوان ولي العهد.

وكـان قائد الحـرس الجمهوري قائد القوات الخاصة قد وصل بعد عصر أمس إلى المنامة في زيارة لمملكة البحرين الشقيقة تلبية لدعوة من سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين.

التوقيع على عقد تنفيذ 14 مشروعا سمكيا بكلفة 1,5 مليون دولار أمريكي

صنعاء / سبأ :

وقعت وزارة الثروة السمكية أمس بصنعاء مع شركة (والينق فورد) البريطانية على عقد تنفيذ الأعمال الاستشارية والتصاميم الهندسية لإنشاء 14 كاسر أمواج عائماً وثابتاً وأرصـفـة إنـزال سمكية في مناطق البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بتكلفة إجمالية 1,5 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي.

وينص عقد الاتفاق الذي وقعه وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان والمـديـر العام للشركة توم كوتيس على قيام الشركة البريطانية بإعداد الدراسات وجمع البيانات وإجراء البحوث للوضع السائد على طول الشريط الساحلي ودراسة التأثيرات السلبية التي ستنتج عن بناء المنشآت الساحلية مثل موانئ الإصطياد وكواسر الأمواج في مناطق (ذباب بتعز , رأس العارة بلحج, الحامي والريدة الشرقية والمصينعة بحضرموت , فقم بعدن , حصوين وقشن وسيحوت ومحيفيف بالمهرة البندر بأبين ،الخوخة بالحديدة) بالإضافة إلى تنفيذ أرصفة إنزال في منطقتي اللحية والصليف بالحديدة.

وستقوم شركة (دوم) اليمنية بإعداد الدراسات خطة الإدارة البيئية المصاحبة لتنفيذ تلك المنشآت وتقييم الأثـر البيئي بهدف تخفيف المخاطر الناجمة عن تنفيذ المشاريع على البيئة كجزء مكمل لعملية التصاميم بالتوافق مع إرشادات البنك الدولي.

وعقب التوقيع أكد وزير الثروة السمكية أهمية المشروع الذي يأتي في إطار المشاريع السمكية الممولة من البنك الدولي ضمن مشروع الأسماك الخامس، في إضافة منشآت جديدة للبنية التحتية السمكية باعتبارها الأساس في النشاط السمكي.

وحث الشركة البريطانية على ضرورة التقيد بالبرنامج ألزمني لتنفيذ الدراسات وكذا الالتزام بالمواصفات والمعايير المحددة في العقد أثناء الدراسة وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ المسوحات البحرية والاعتماد على النماذج والتصاميم الحديثة في هذا المجال.

حضر التوقيع مسؤول قطاع التنمية الريفية والزراعة والبيئة في البنك الدولي والقائم بأعمال مدير البنك في اليمن ناجي أبو حاتم ومدير عام مشروع الأسماك الخامس بوزارة الثروة السمكية الدكتور عمر صبيح ووكلاء الوزارة.